



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## دور الوعي الضريبي في دعم الإيرادات العامة

بحث تقدمت به  
ندى عباس نوري

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الاستاذ  
أرشد مكي

٢٠١٩ م

١٤٤٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اساتم فلها فاذا جاء وعد الاخرة يسوا

وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوا اول مرة ولينبروا ما علوا تنيراً))

(سورة الاسراء: الاية ٧)

الإهداء

إلى رمز العطاء والنضحية، مثلي الأعلى ...

(أبي الغالي)

إلى من تستقبلني بأبنسامة وتودعني بدعاء ...

إلى المنار الذي أضاء لي لي الطويل ...

(أمي الغاليتة)

إلى أساتذتي على طول مسيرتي الدراسية بدءاً من علمني مسكته القلم

وصولاً إلى من تبلور على يده هذا الجهد ...

أهدي ثمرة جهدي وتدفق افكاري

نذى

ب

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين (محمد) صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين  
وصحبه الغر الميامين...

يطيب لي وأنا انهي دراستي أن أتوجه بخالص شكري وأمتناني وعميق اعترازي إلى أستاذي المشرف الدكتور  
ارشد مكي الذي كان لملاحظاته العلمية الرصينة وتوصياته السديدة بالغ الأثر في إنجاز هذه البحث بهذا المستوى  
العلمي فله مني الشكر والعرفان.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر لأساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية  
والمصرفية/جامعة القادسية لما قدموه من توجيهات سديدة وتشجيع دائم طيلة سنوات الدراسة الأربعة.

وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل لجنة المناقشة المحترمين لمناقشة بحثي وما  
سوف يبدونه من ملاحظات وآراء علمية سديدة تشكل اغناءً وترصيناً علمياً لهذا البحث وأسأل الله عز وجل  
أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح ... ومنه التوفيق.

الباحثة

## المستخلص

اهتم المفكرين بموضوع الوعي الضريبي لدوره المؤثر في المجتمع وتأثيره عليهم في تكوين وعي لتلك القضايا ومن هذا الوعي هو الوعي الضريبي من خلال تعريف الناس بماهية الضريبة واهميتها ودور ايراداتها في رفد الموازنة العامة للدولة عن طريق شتى القوانين الضريبية وبكل ما يتعلق بعملية التحاسب الضريبي ليكون المكلف الضريبي على دراية كافية حول ذلك مما يجنب تعرضه للغش الضريبي لذا فإن الوعي الضريبي له دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية ولكي نحصل على وعي ضريبي جيد للمكلف لابد من وجود اعلام جيد بأنواعه المختلفة.

ان وجود مشكلة الوعي الضريبي في العراق يرتبط بمجموعة من الاسباب والدوافع الكامنة وراء ظهور هذه المشكلة والتي لا نستطيع ان نلقي بتباعاتها على تخلف النظام الضريبي بل يجب ابراز عيوب التشريع الضريبي

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٢	المبحث الاول: منهجية البحث
١١-٣	المبحث الثاني: الضريبة
١٧-١٢	المبحث الثالث: الاطار العملي
١٨	الاستنتاجات
١٩	التوصيات
٢١-٢٠	المصادر والمراجع

## المقدمة:

لقد شهدت دول العالم الثالث تغيرات عديدة في سياستها الاقتصادية وذلك من اجل تحسين مستوى النمو وتمويل الخزينة العمومية لهذه الدول فلا شك انها تتأثر بهذه التغيرات خاصة الحالية منها التي هي الدخول الى اقتصاد السوق الذي يفرض عليها اعادة النظر في اصلاحاتها الاقتصادية الاقصاد الوطني وفق المعايير الدولية ومحاولة الاحتفاظ بموردها و ثرواتها وخلق مصادر مالية جديدة بعيدة عن الموارد البترولية والجمركية وتعتبر الضريبة مورداً هاماً لتمويل نفقات الدولة خاصة في الفترات الاخيرة بعد الاعتماد على الايرادات البترولية اصبح من الضروري ان يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات السوق الحر والعولمة الاقتصادية. تقوم الدول بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيراً من الاموال وتحتاج تلك الخدمات والمشاريع الى كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تقوم بتحفيضاها.

وحتى يمكن جذبها وحفزها على العمل وضمان بقاءها لابد من توفير موارد مالية كافية ومن المهم معرفة مصادرها. وهنا تبرز اهمية الوعي الضريبي في المجتمع فكلما كان الوعي الضريبي عالياً لدى الافراد كلما شهدت العملية الضريبية اقبالاً طوعياً كبيراً والعكس صحيح الامر الذي يلقي بضلاله على مجمل النشاط الاقتصادي السائد في البلد.

## المبحث الاول

### منهجية البحث

#### مشكلة البحث:-

يلجأ معظم المكلفين الخاضعين للضريبة الى اتباع وسائل عديدة للتهرب من دفع المبالغ المترتبة عليهم او تجنب دفعها بالكامل مما ينعكس سلباً على الحصيلة النهائية للضريبة دورها في تحقيق الايرادات العامة.

#### اهمية البحث:-

تمثلت اهمية البحث في دراسة دور الضريبة وكونها اداة لتمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار وبهذا تبرز اهمية الضريبة بما تشكله من اداة مهمة من ادوات تمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار.

#### فرضية البحث:-

زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال اقامة دورات وورش عمل في مجال الضريبة تساعد وبشكل كبير في معرفة اهمية الضريبة في دعم الايرادات العامة للدولة.

#### هدف البحث:- يهدف البحث الى :-

- 1- التعرف على العوامل التي تقلل وتزيد الوعي الضريبي.
- 2- التعرف على اهمية الوعي الضريبي في دعم الايرادات العامة.
- 3- التعرف على مفهوم الضريبة والتطورات التي حدثت للضريبة في الدول العربية والعراق خاصة.
- 4- التعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.
- 5- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.



## المبحث الثاني:

### الجانب النظري

#### أولاً:- الضريبة

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية والزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها نقداً او عيناً دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق اهداف المجتمع (عبد الناصر: ٢٠٠٢ ، ٩).

كما تعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها الى الدولة وفقاً لقواعد تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة بدون مقابل والضريبة هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتيادين وفقاً لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل والضريبة كذلك فريضة تدفع جبراً الى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة عن سعي الدولة لجني المال من المكلفين ليس هو الهدف الوحيد بل ان هناك اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية اخرى (عفانه واخرون: ٢٠٠٤ ، ٤).

وكذلك تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية وليس عقابية يلزم الافراد على اساسها بتمويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى اليه الدولة من الاهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة (عزمي يوسف خطاب : ٢٠١٠ ، ٢٧).

## اهداف الضريبة:-

ان من المعروف ان للضريبة اهداف متنوعة ومتعددة ولكن من المتبع لهذه الاهداف يلاحظ التطور في هذه الاهداف فلقد كان الهدف المالي هو الاساس في البداية وارتبطت بهذا الهدف مجموعة من الافكار مثل مبدأ (ضريبة الدولة جيوب رعاياها) (محمد صالح النصور، ٥٧، ١٩٨٥). ومع ظهور مشكلة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ انتبهت الحكومات الى ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ظهرت الاهداف المختلفة ومن هذه الاهداف هي :

### ١- الاهداف المالية:-

ويكون ذلك من خلال توفير حصيله ضريبية كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مع مراعات ان تكون المصاريف تحصيل الضريبة في ادنى حدودها وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة (عفانه : ٢٠٠٤ ، ٨).

### ٢- الاهداف الاجتماعية:- يمكن تلخيص ابرزها بما يلي:

#### أ- اعادة توزيع الثروة بين المواطنين:

فالمبدأ العام في فرض الضرائب هو ان الجزء الاكبر منها يقع على عاتق اصحاب الدخل العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة خدمات التعليم والصحة وغيرها اما اذا ما تم استغلال هذه الهدف بشكل فعال وصحيح فإنه سيعمل على تقليل الفجوة بين اصحاب الدخل العالية واصحاب الدخل المنخفضة ويعمل على الحد من الطبقة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي الى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع ويؤدي الى التآلف والمحبة (عفانه : ٢٠٠٤ ، ٨).

ب- الحد من بعض العادات السيئة او الغير مرغوب بيها في المجتمع:-

ومثال ذلك فرض الضرائب العالية على نوع من العادات السيئة مثل التدخين  
والمسكرات وبعض السلع الترفيحية وبالتالي محاولة التقليل من اثارها السيئة قدر  
الامكان.

ج- تنظيم النسل في المجتمع:-

في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية تتم فرض ضرائب على كل  
طفل بعد عدد معين من الاطفال للمكلف الواحد ويتم منح اعفاء ضريبي عن كل طفل  
في الدولة التي تعمل على تشجيع النسل (عفانه : ٢٠٠٤ ، ٩).

٣- الاهداف الاقتصادية:- وتتمثل بما يلي:

أ- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحماتها من المنافسة الخارجية:-

فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على  
منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة وهذا  
بدوره يعمل على رفع اسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي الى خلق ظروف منافسة  
افضل للسلع المصنعة محلياً (عفانه : ٢٠٠٤ ، ٩).

ب- توجيه الاستثمارات المحلية الى بعض القطاعات المرغوب بها:-

اذ ارتأت الدولة الى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فأنها تلجأ الى اعفاءه  
بالكامل من الضريبة اة تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه وهذا بدوره يعمل على  
تحفيز الاستثمار بهذا القطاع لان الغاء الضريبة او تخفيضها يعمل على زيادة العائد  
الذي يحصل عليه المستثمر(عفانه : ٢٠٠٤ ، ٩).

## الوعي الضريبي :-

يهدف الوعي الضريبي بين افراد المجتمع لتحفيزهم اداء واجباتهم الضريبية وفقاً لأحكام القانون لتلافي عدم الوقوع تحت طائلة العقاب والاجراءات القانونية ( Bird : 10, 1992).

ومن الاهمية بالامكان نجاح اي برنامج للاصلاح الضريبي ان يعي الافراد ان الضرائب التي تجبا منهم ستصرف لمصالحهم بالخدمات العامة ومن الضروري للمصلحة العامة للافراد ان يلتزموا بدفع الضرائب والالتزامات الاخرى للدولة التي يجب يوفيهها اتجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكد ما يطالب بها الفرد من حقوق وخدمات عامة ( عطوي : ٢٠٠٣ ، ١٥).

ويعتبر الوعي الضريبي بالدرجة الاساس لتحقيق الاهداف الاساسية واكتساب الطموحات المرجوة والصحية ولهذا لا يستطيع المكلفين ان يغيروا في تصرفاتهم الا بعد المبادرة في رفع مستواهم التفكري، وان الوعي التفكري هو ادراك الخطوات اللازمة لتحقيق اهداف فردية والوعي يرتبط بكل مقومات الحياة ولكل مجال له وعي وضرورته في مجال الوعي الضريبي غير انه يرتبط في فلسفة الوعي العام ويختلف باختلافه واهميته ودوره ، وتقع المسؤولية على عاتق كل الاطراف وتأثيرها على التطور والرقي والتنمية في المجتمع ( الحسون : ٢٠٠٣ ، ٥٠٤).

وتمثل الدولة تنظيم شؤون المجتمع وهي بحاجة الى التدفقات العامة من الاموال التي تحصل عليها من افراد المجتمع وهي بدورها توفر الخدمات الاساسية للمواطنين الذين يستفيدون من هذه الخدمات، ان دفع الضريبة يعد من ابرز اشكال مساهمة الافراد بتحمل اعباء المصلحة العامة وان فكرة فرض الضرائب تعد وجود مصلحة عامة على الجميع تحميل اعباءها حسب قدراتهم المالية (كماش: ٢٠٠٢ ، ١٨٢).

ويمكن تعريف الوعي الضريبي بأنه الادارات الكاملة من قبل الافراد لمسؤولياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة (موسوعة الهلال الاشتراكية: ١٩٧٠ ، ٥٢٠).

## ثانياً:- الإيرادات العامة

لم تعد وظيفة الإيرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة بل أصبحت أداة هام وفعال وعائد ممكن للمجتمع بأقل التكاليف الى جانب ذلك أصبحت الإيرادات أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي فقد أصبحت أداة لمنع اوجه الأنشطة الاقتصادية الغير مرغوبة او الاداة لتوجيه الاستثمار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق واداة لإعادة توزيع الدخل والثروات (السريني : ٢٠٠٨ ، ٢٢٣ - ٢٢١).

والانفاق الحكومي يعكس دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويوضح مدة فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وتعد السياسة المالية بما فيها ادارة الانفاق العام من اهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق اهداف مجتمع.

ان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي يصبح ينظر اليه بأنه يحول جزء من هذا الدخل من فئة الى اخرى وتبدأ اهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للنتائج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الاساسية إقامة المباني والحدائق والمدارس الى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة فلأنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي وتسعى الحكومة الى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرنامج الانفاق والاستثمار العام وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والانتاج والتوظيف (علكم : ١٩٩٥ ، ١).

النفقات العامة ثلاث اركان رئيسية هي:- (سامر بلسون واخرون: ١٩٩٥، ١).

١- مبلغ من المال او قابل للتقويم :-

اي انها تدفع مقابل حصولها على خدمة معينة فإذا اوكل المقاول بتنفيذ طريق معين يستوجب عليها صرف المبالغ المرتبة على هذا العقد. اي ان الجزء الاعظم من الانفاق الحكومي يتم بصوره نقدية واخرى عينية الا انه من اليسير تقويمه نقد او اضافة الى مجموع النفقات النقدية وبالتالي فإن النفقة الحكومية يمكن اعتبارها ايضاً الكم القابل للتقويم ( عبد الوهاب : ١٩٩٦، ١٦-١٧).

٢- خروج المال من خزانة الدولة:-

اي ان القائمين بالانفاق هم اشخاص قانونيين من جهات رسمية وبعبارة اخرى ان الامر وبأنفاق اشخاص معينون ويشترط في النفقة كي تكون عامة ان تخرج من الذمه المالية للدولة فإذا قام احد الاشخاص ببناء مدرسة فإن هذه النفقات تعد خالصه حتى لو تبرع بها للدولة فيما بعد اما تشييد المدرسة من قبل وزارة التربية فيعد نفقه عامة لان الجهة التي قامت بالانفاقات هي جهة حكومية.

٣- هدف الانفاق اشباع حاجة عامة:-

اي ان الانفاق العام يعد انفاق على الرغم من كونه يصدر من شخص معين عام مالك يوجه لأشباع عامه ويهدف الشخص العام من وراء القيام بالانفاق العام الى تحقيق الصالح العام في بناء مدرسة سوف يستوعب الاطفال الحكومي نتيجة تعدد اوجه فضلا عن التقسيمات الادارية التقليدية فإن دور الدولة المتدني وخضوعه الى اساليب التحليل الاقتصادي قد ادى الى تقسيم الانفاق الحكومي وفق اسس اقتصادية وعلى هذا الاساس اعتمدت معايير عديدة لتصنيف النفقات العامة ومن اهمها التقسيم التقليدي الذي نادى به الاقتصادي الانكليزي بيجو وقسمها على نفقات حقيقية وتحويلية (عايب : ٢٠١٠، ١٠٦).

## ١- النفقات الحقيقية او الفعلية :-

وهي النفقات التي توقعها الدولة وتحصل بواسطتها على سلع وخدمات مثل شراء المواد الخام اللازمة لبناء المصانع وشراء الاليات وصرف رواتب الموظفين مقابل الخدمات التي يقومون بها وغير ذلك مما يلزم القيام بنشاطها العادي(جوارتيني: ١٩٨٨، ١٣٨).

وتقسم حسب انواع السلع والخدمات التي تنشر بها الدولة ةهي على نوعين رئيسين هما:-

### أ- الانفاق الاستهلاكي:-

وهي ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لسير الاجهزة والوفود والاثاث والادوات.

### ب- الانفاق الاستثماري:-

وهي النفقات اللازمة لأقامة المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة فهناك انفاق استثماري في مشروعات البنية التحتية الاساسية ويسمى احياناً بالاستثمار الاجتماعي ويكون العائد الاجتماعي هو الدافع الرئيسي وراء ذلك الانفاق واخر يطلق عليه بالمباشرة لكونه استثمار مباشر في الصناعات المختلفة ويقوم على اسس تجارية ويكون الدافع الرئيس فيه المشاركة في دفع عملية التنمية وتوجيه النشاطات المختلفة من اجل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وعلى هذا الاساس فإن الاثر المباشر للأنفاق الحقيقي يتمثل في استهلاك جزء من السلع والخدمات كأستهلاك نهائي (الطاهر: ١٩٨٨، ٢٦).

## ٢- النفقات التحويلية:-

اي نقل القوه الشرائية من طائفة او طبقة اجتماعية الى اخرى سواء في نفس اقليم الدولة او من منطقة الى اخرى من الاقتصاد القومي ودون مقابل وهي تستهدف اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع والمدفوعات التحويلية لا تؤدي الى خفض مباشر في الموارد حسب الهدف المرجح تحقيقه على ثلاث انواع رئيسية هي :- (دويدار: ٢٠٠٩، ٧٩).

### أ- النفقات العامة التحويلية الاجتماعية:-

وتسمى بالإعانات الاجتماعية بهدف تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع حيث ترمي الاعانات الاجتماعية الى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع عن طريق رفع مستوى دخولهم الحقيقية.

### ب- النفقات العامة التحويلية:-

والهدف منها ه تحقيق نمو متوازن للاقتصاد عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية نحو افضل الاستخدامات من وجهة نظر المجتمع عن طريق الاعانات الاقتصادية يتم زيادة الانتاج من خلال تخفيض تكلفة ورفع معدلات الربح في ذلك النشاط الاقتصادي.



## الايادات الضريبية :-

هي العنصر الرئيسي من الموارد والذي يرتبط بالنشاط الاقتصادي وتمثل نحو ٦٦,٤% من اجمالي الايرادات .

تبلغ جملة الايرادات الضريبية في الموازنة نحو ٣٦٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ١,٦% وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢٣,٢% في الدول منخفضة الدخل و ٢٧,٦% في الدول الناشئة بينما يرتفع الى نحو ٣٦,٢% في الدول المتقدمة.

كما تجدر الإشارة الى ان الايرادات من جهات سيادية والبتروول – قناة السويس، تستحوذ على نسبة ٣٧,٥% من اجمالي الايرادات وما يمثل ٥٦,٦ من اجمالي حصيلة الضرائب.

### المبحث الثالث

تم اعداد استمارة استبيان لغرض معرض معرفة نتائج البحث حيث تم توزيع (٣٠) استمارة على افراد عينة البحث ( ) وقد تم أرجاع (٢٠) استمارة التي اعتمد عليها الباحث كعينة بحث وكانت النتائج التي توصل اليها الباحث كما يلي :

ت	الأسئلة	اتفق جداً		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق جداً		المتوسط المرجح
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	
١	منح القانون العراقي المكلف حق الاعتراض والاستئناف	٨٠%	٨	١٠%	١٠	٥٠%	٢	١٠%	٠%	٠	٤-٣	
٢	تنظيم العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية من خلال الحوافز والعقوبات والغرامات	٢٠%	٤	٥٠%	١٠	١٥%	٣	١٠%	١٥%	١	٣-٧	
٣	تمتع المكلف ماسك الدفاتر حسب القانون حقوق ومزايا	٣٠%	٦	٣٥%	٧	٢٠%	٤	١٥%	٠%	٠	٣-٨	
٤	تشديد نصوص قانون ضريبية الدخل العراقي على تحصيل دين الضريبة	٢٠%	٤	٤٥%	٩	١٠%	٢	١٥%	١٠%	٢	٣-٧	
٥	منح القانون العراقي المكلف حق المحافظة على عدم الافصاح عن المعلومات	٣٥%	٧	٤٠%	٨	١٥%	٣	١٠%	٠%	٠	٤	
٦	عدم وعي الادارة الضريبية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمكلف	١٠%	٢	٣٠%	٦	٤٥%	٩	١٠%	١٠%	١	٣-٣	
٧	تدني مستوى الثقة المتبادلة بين المكلف والمخمن	١٥%	٣	٢٥%	٥	٢٥%	٥	٣٠%	٣٠%	١	٣-١٥	
٨	عدم ملائمة طبيعة الوسائل والادوات المستخدمة في نشر الوعي الضريبي	٣٠%	٦	٢٠%	٤	٣٠%	٦	١٠%	١٠%	٢	٣-٥	
٩	صدور التعليمات والنشرات المرفقة مع قانون الضريبة العراقي	٢٥%	٥	٦٥%	١٣	-	-	١٠%	١٠%	٢	٤-٥	
١٠	البطء في إنهاء المعاملات الضريبية نتيجة لقلّة عدد الكوادر	٢٥%	٥	٣٥%	٧	٤٠%	٨	١٠%	١٠%	٢	٣-٨٥	

3-3	%٥	١	%٢٠	٤	%٢٠	٤	%٥٠	١٠	%٥	١	١١	ان دمج التشريعات الضريبية لتتبع ضريبي موحد يمكن ان تكون له اثار ايجابية للمكلف والادارة الضريبية
3-3	%١٥	٣	%١٥	٣	%١٥	٣	%٣٥	٧	%٢٠	٤	١٢	من العدالة الضريبية مراعاة شخصية للمكلف
3-5	%٥	١	%٢٥	٥	%١٥	٣	%٢٥	٥	%٣٠	٦	١٣	ان دمج التشريعات الضريبية بتتبع ضريبي موحد شامل وشفاف يسهل على المكلف الالتزام بدفع الضريبة
2-6	%١٠	٢	%٢٥	٥	%٢٠	٤	%٣٥	٧	%١٠	٢	١٤	دفع الضريبة من قبل المكلف بصورة اجبارية وفي نفس الوقت بجهل اين ستذهب امواله ومن المستفيد منها
3-45	%١٥	٣	%١٥	٣	%١٠	٢	%٣٠	٦	%٣٠	٦	١٥	ان مراعاة الظروف الشخصية للمكلف في قانون الدخل وعدم مراعاتها في التشريعات الضريبية الاخرى لا يحقق العدالة

## تحليل الاستبيان

- حصل السؤال الأول لـ  
اتفق جداً تكرر ٨ وبنسبة ٤٠%  
اتفق تكرر ١٠ وبنسبة ٥٠%  
محايد تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق تكرر صفر وبنسبة صفر%  
لا اتفق جداً تكرر صفر وبنسبة صفر%  
متوسط المرجح 4, 3
- حصل السؤال الثاني  
اتفق جداً تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%  
اتفق تكرر ١٠ وبنسبة ٥٠%  
محايد تكرر ٣ وبنسبة ١٥%  
لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً تكرر ١ وبنسبة ٥%  
متوسط المرجح 3,7
- حصل السؤال الثالث  
اتفق جداً تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%  
اتفق تكرر ٧ وبنسبة ٣٥%  
محايد تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%  
لا اتفق تكرر ٣ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً تكرر - وبنسبة -  
المتوسط المرجح 3,8
- حصل السؤال الرابع  
اتفق جداً تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%  
اتفق تكرر ٩ وبنسبة ٤٥%  
محايد تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق تكرر ٣ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
المتوسط المرجح 3,7

- حصل السؤال الخامس  
اتفق جداً تكرر ٧ وبنسبة ٣٥%  
اتفق تكرر ٨ وبنسبة ٤٠%  
محايد تكرر ٣ وبنسبة ١٥%  
لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً - وبنسبة -  
المتوسط المرجح 4

- حصل السؤال السادس  
اتفق جداً تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
اتفق تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%  
محايد تكرر ٩ وبنسبة ٤٥%  
لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً ١ وبنسبة ٥%  
المتوسط المرجح 3,3

- حصل السؤال السابع  
اتفق جداً تكرر ٣ وبنسبة ١٥%  
اتفق تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%  
محايد تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%  
لا اتفق تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%  
لا اتفق جداً ١ وبنسبة ٥%  
المتوسط المرجح 3,15

- حصل السؤال الثامن  
اتفق جداً تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%  
اتفق تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%  
محايد تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%  
لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%  
لا اتفق جداً ٢ وبنسبة ١٠%  
المتوسط المرجح 3,5

- حصل السؤال التاسع
  - اتفق جداً تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%
  - اتفق تكرر ١٣ وبنسبة ٦٥%
  - محايد تكرر - وبنسبة -
  - لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%
  - لا اتفق جداً - وبنسبة -
  - المتوسط المرجح 4,05
- حصل السؤال العاشر
  - اتفق جداً تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%
  - اتفق تكرر ٧ وبنسبة ٣٥%
  - محايد تكرر ٨ وبنسبة ٤٠%
  - لا اتفق تكرر ٢ وبنسبة ١٠%
  - لا اتفق جداً - وبنسبة -
  - المتوسط المرجح 3,85
- حصل السؤال الحادي عشر
  - اتفق جداً تكرر ١ وبنسبة ٥%
  - اتفق تكرر ١٠ وبنسبة ٥٠%
  - محايد تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%
  - لا اتفق تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%
  - لا اتفق جداً ١ وبنسبة ٥%
  - المتوسط المرجح 3,3
- حصل السؤال الثاني عشر
  - اتفق جداً تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%
  - اتفق تكرر ٧ وبنسبة ٣٥%
  - محايد تكرر ٣ وبنسبة ١٥%
  - لا اتفق تكرر ٣ وبنسبة ١٥%
  - لا اتفق جداً ٣ وبنسبة ١٥%
  - المتوسط المرجح 3,3

• حصل السؤال الثالث عشر

اتفق جداً تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%

اتفق تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%

محايد تكرر ٣ وبنسبة ١٥%

لا اتفق تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%

لا اتفق جداً ١ وبنسبة ٥%

المتوسط المرجح 3,5

• حصل السؤال الرابع عشر

اتفق جداً تكرر ٢ وبنسبة ١٠%

اتفق تكرر ٧ وبنسبة ٣٥%

محايد تكرر ٤ وبنسبة ٢٠%

لا اتفق تكرر ٥ وبنسبة ٢٥%

لا اتفق جداً ٢ وبنسبة ١٠%

المتوسط المرجح 2,6

• حصل السؤال الخامس عشر

اتفق جداً تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%

اتفق تكرر ٦ وبنسبة ٣٠%

محايد تكرر ٢ وبنسبة ١٠%

لا اتفق تكرر ٣ وبنسبة ١٥%

لا اتفق جداً ٣ وبنسبة ١٥%

المتوسط المرجح 3,45

## الاستنتاجات:-

١- من اهم مصادر الايرادات هي الايرادات الضريبية حيث تعتبر من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم، فضلاً عن تحقيق اهداف سياسية - اقتصادية - اجتماعية.

٢- اذا ما استقرأنا واقع الموازنة العامة في العراق ومدى مساهمة الايرادات الضريبية من خلال المصادر التي اعتمدنا عليها نرى ان الضرائب في العراق قد تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة بسبب اعتماد الموازنة بشكل اساس على الايرادات النفطية.

٣- بعد الغاء الحصار ورفع القيود عن الصادرات النفطية في العراق نلاحظ انخفاض كبير في مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة وهي نسبة منخفضة جداً اذا ما قورنت في الدول المتقدمة والنامية.

٤- بعد الاطلاع على الايرادات العامة نلاحظ بأنها كانت متباينة اي مختلفة من سنة الى اخرى ومن شهر الى اخر خلال السنة من حيث الايرادات تزداد تدريجياً من سنة الى اخرى.

٥- اهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة لمواجهة النفقات العامة.



## التوصيات:-

- ١- رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخه كون الضريبة اداة مالية- اقتصادية – اجتماعية مهمة في ذهن المواطن.
- ٢- لابد من العمل على تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال القيام بإصلاحات في النظام الضريبي من خلال اعادة النظر في قوانين الضرائب.
- ٣- ضرورة القيام بإصلاحات مهمة في النظام الضريبي العراقي والنهوض به الى المستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلي للموازنة.
- ٤- دعوة البلدان العربية الى ضرورة الافصاح عن البيانات الخاصة بالهيكل الضريبية ليتسنى للباحثين في هذا الحقل اجراء دراسات تطبيقية اكثر وشفافية، الامر الذي يحتم اجراء المزيد من الدراسة ذات العمق والاثر الذي يتناسب ودور الضرائب في تمويل الانفاق.
- ٥- وجوب رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الايرادات العامة.

## المصادر:

- ١- عزمي احمد يوسف خطاب - الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ ، ٢٧ .
- ٢- عدي عفانه وعادل القطاونة واحمد الجدع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤ ، ٤ .
- ٣- يونس احمد بطريق، في اقتصاديات المالية العامة ، دار الجامعة، ١٩٨٦ ، ٤٣ .
- ٤- مصطفى خليل الغار ، في الادارة المالية العامة، دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ ، ٢٦ .
- ٥- سامو بلسون واخرون- الاقتصاد ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الاولى ، عمان ، الدار الاهليه للنشر، ٢٠٠١ ، ٤٩٥-٤٩٦ .
- ٦- محمد دويدار ، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٠ ، ١٢٩ .
- ٧- اكرم عبد العزيز عبد الوهاب، دور السياسة المالية في معالجة المليوننة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، ١٩٩٦ ، ١٦ .
- ٨- جيمس جوارتيني ورتشارد اشروب، الاقتصاد الكلي لأختيار الامم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض، دار المرخ، ١٩٨٨ ، ١٣٨ .
- ٩- عبدالله الشيخ محمود طاهر، اقتصاديات المالية العامة، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٨ ، ١٢٦ .
- ١٠- موسوعة الهلال الاشتراكية ، الطبعة الاولى، القاهرة ، دار الهلال، ١٩٧٠ ، ٢٥٠ .
- ١١- كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر الاصلاح الضريبي، وزارة المالية، بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٢- فوزي عطوي، المالية العامة ، النظم اتلضريبية وموازنة الدولة، بدون اسم، المطبعة، مصر، ٢٠٠٣.

١٣- علاء الحسنون، تنمية الوعي ، دار الغدير، ٢٠٠٣ ، ٥٠٤.

١٤- Bird, 1994 , 10.

١٥- باهر محمد علمك، المالية العامة واداراتها الفنية واثارها الاقتصادية ، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٥ ، ٧١.

١٦- رتشارد اشروب، الاقتصاد الكلي لاختيار الامم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، الرياض، دار المرخ ، ١٩٨٨ ، ١٣٨.